النشرة الاخبارية
لمنظمة العفو الدولية
كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٩
DECEMBER 1989

الجمهورية العربية اليمنية

أُطلق سراحه!

في ٥ أيلول/سبتمبر ١٩٨٩ أُطلق سراح سجين سياسي بعد أن ظلّ معتقلا بدون تهمة أو محاكمة طيلة ١٦ سنة.

فقد كان فارع قاسم علي – وهو فلاح من مدينة الحشاء في محافظة تعز – قد قُبض عليه عام ١٩٧٣ بواسطة رجال الأمن الوطني؛ إذ اشتُبه بإيوائه أعضاء بارزين في الحزب الديمقراطي الثوري، الذي كان وقتذاك من جماعات المعارضة

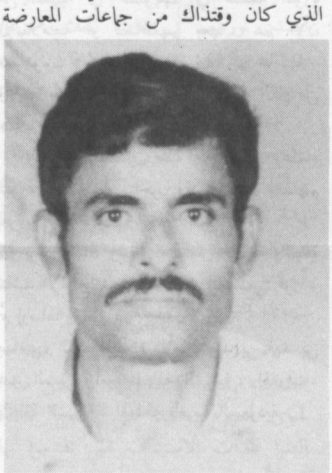

فارع قاسم علي

المحظورة. وقد انضم الحزب منذ ذلك الحين إلى جماعات معارضة يسارية أخرى لتشكيل حزب الوحدة الشعبية.

ونُقل فارع قاسم علي من معتقل الأمن الوطني في تعز، واحتجز في معتقلات أخرى، من بينها معتقل قصر البشائر الواقع في ضواحي صنعاء، حيث تعرض المعتقلون السياسيون للتعذيب وسوء المعاملة في الماضي، حسبما ورد. وأُطلق سراحه في شهر نيسان/أبريل ١٩٨٤ بعد ١١ سنة من الاعتقال؛ ولكن أُعيد اعتقاله بعد ذلك بأربعة أيام، وأودع السجن المركزي بتعز لمدة خمس سنوات أخرى، أيضا بدون تهمة أو محاكمة.

وبعد الإفراج عن فارع قاسم، أدلى بشهادة جاء فيها أنه تعرّض للتعذيب في أوقات مختلفة أثناء اعتقاله؛ فقد أُجبر على السير عاري القدمين فوق المسامير، وعُلّق لفترات طويلة من قضيب معدني أُدخل بين ركبتيه ويديه المقيدتين معا (أسلوب يعرف محليا باسم «كتتكي الفروج»). كما وضعت ساقاه في الأصفاد لأكثر من سبع سنوات، وهذا أسلوب شائع في الجمهورية العربية اليمنية. □

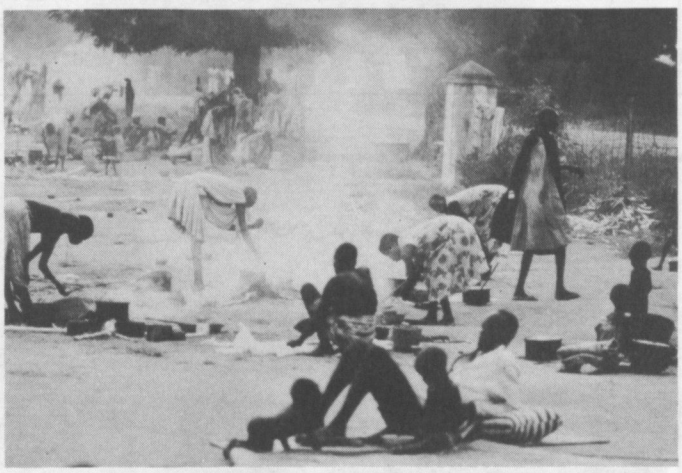

اللاجئون الذين تشردوا بسبب النزاع بين الحكومة السودانية والجيش الشعبي لتحرير السودان في بلدة جوبا الجنوبية.
© مغنم

السودان

استمرار الانتهاكات

اعتُقل مئات من الأشخاص في السودان بدون توجيه تهم إليهم منذ تولت زمام الحكم حكومة جديدة في أعقاب انقلاب عسكري وقع في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩؛ كما استمرت الانتهاكات التي ترتكبها قوات الحكومة في جنوب البلاد.

قُبض على عدد كبير من وزراء الحكومة وأعضاء الأحزاب السياسية إثر الانقلاب العسكري الذي وقع في ٣٠ حزيران/يونيو، وأطاح بالحكومة المدنية التي كان يرأسها رئيس الوزراء الصادق المهدي. واعتُقل خلال الشهور التي تلت الانقلاب أساتذة في الجامعات، ومحامون، ومدافعون عن حقوق الإنسان، وصحافيون، ونقابيون، وغيرهم ممن اشتُبه بمعارضتهم لحكومة الفريق عمر حسن البشير الجديدة.

وقد تعرّض بعضهم لمعاملة سيّئة بصورة متعمدة فيما اعتُقل آخرون تحت ظروف قاسية. وفي ٣ تشرين الأول/أكتوبر، نُقل الصادق المهدي – الذي قُبض عليه في شهر تموز/يوليو – من سجن كوبر في الخرطوم، وهدّده بعض كبار الضباط العسكريين؛ فقد أُخضع لعملية إعدام وهمي، ثم أُعيد إلى السجن. كما أن زوجته سارة الفاضل محمود – المعتقلة في سجن أم درمان مع أخريات كانت لهن علاقة بالحكومة السابقة – في حاجة للعلاج الطبي. كما أصيبت سجينة سياسية أخرى في سجن أم درمان بانهيار عصبي بعد ضربها وتقييدها طوال الوقت.

© كيث دولي/إندبندنت

سارة الفاضل محمود كانت سابقا من الأعضاء البارزين في حزب الأمة الحاكم في السودان، وهو الحزب الذي أطيح بحكومته في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩.

وفي جنوب السودان اتُّهمت قوات الحكومة السودانية التي تحارب منذ عام ١٩٨٣ مجموعة المعارضة المسلحة المعروفة باسم الجيش الشعبي لتحرير السودان، بارتكاب انتهاكات واسعة لحقوق الإنسان. ففي بلدة واو الجنوبية قام جنود الحكومة في شهر تموز/يوليو ١٩٨٩ بحشد ٣٤ مدنيا وقتلهم رميا بالرصاص، ويبدو أن ذلك كان انتقاما لإصابة جندي بجراح إثر انفجار لغم أرضي. ومنذ عام ١٩٨٣ قام الجيش والميليشيات المتحالفة مع الحكومة بقتل آلاف المدنيين.

كما أُعدم خارج نطاق القضاء أفراد الجيش الشعبي لتحرير السودان الذين وقعوا في الأسر.

وقد كان الجيش الشعبي لتحرير السودان بدوره مسؤولا عن أعمال القتل العمد لجنود الحكومة وأفراد الميليشيات الذين أُسروا أثناء القتال، وللأشخاص المشتبه في كونهم مخبرين للحكومة، وللمدنيين المعتقد أنهم من معارضي الجيش الشعبي لتحرير السودان. ومنظمة العفو الدولية تستنكر قتل السجناء، بصرف النظر عن المسؤول عن قتلهم.

هذا، وقد دعت منظمة العفو الدولية إلى إطلاق سراح جميع سجناء الرأي، وحثت الحكومة على إجراء تحقيق مستقل في أعمال القتل التي وقعت في جنوب البلاد. □

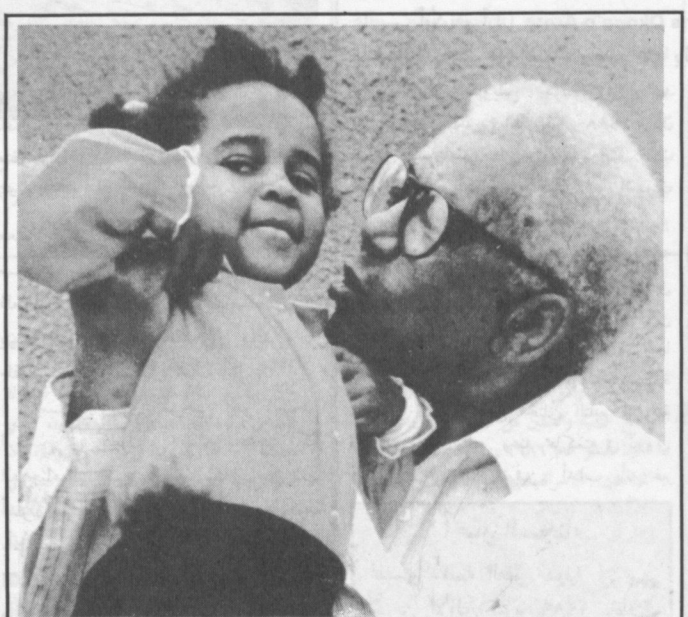

ولتر سيسولو – يظهر في الصورة مع حفيدته – كان من بين ثمانية سجناء سياسيين أفرجت عنهم حكومة جنوب أفريقيا بدون قيود تحد من حريتهم في ١٥ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. وكان هو وأربعة آخرون – أحمد «كاثي» كاثرادا، وإلياس موتسولوليدي، وأندرو ملانجيني، وريموند مهلابا – قد حُكم عليهم عام ١٩٦٤ بالسجن مدى الحياة مع نلسون مانديلا، لتآمرهم ضد الحكومة.
© أسوشيتدبرس

حملة إنقاذ سجناء الشهر

كل واحد ممن نروي قصصهم على هذه الصفحة يعد سجيناً من سجناء الرأي. وقد ألقي القبض على كل منهم بسبب معتقداته الدينية أو السياسية أو لونه أو جنسه أو أصله العرقي أو لغته. ولم يستخدم أي منهم أساليب العنف أو يروّج لها. ويعد استمرار احتجازهم انتهاكاً للإعلان العالمي لحقوق الإنسان الصادر عن هيئة الأمم المتحدة. ويمكن للنداءات الصادرة من أنحاء العالم كافة أن تساعد على تأمين إطلاق سراحهم أو تحسين الظروف المحيطة بهم داخل المعتقلات. ومراعاة لصالحهم ينبغي انتقاء عبارات الرسائل التي توجه إلى السلطات بحرص وكياسة. كما ينبغي عليك أن تؤكد أن اهتمامك بحقوق الإنسان لا يرجع بأي حال من الأحوال إلى ميول سياسية معينة. ويجب في جميع الأحوال الامتناع عن مراسلة السجين مباشرة.

أفغانستان

مولاي عبد الرؤوف لوغاري Maulavi Abdul Rauf Logari : الإمام المسن بمسجد وزير أكبر خان في كابول، اعتُقل بدون محاكمة في سجن بولي شرخي بكابول منذ ٧ نيسان/أبريل ١٩٨٩.

وبالرغم من أن التهمة المحددة الموجهة إلى مولاي عبد الرؤوف لوغاري لم يُعلن عنها جهارا، تشير التقارير إلى أنه قُبض عليه عقب إلقائه خطبة هاجم فيها حكومة أفغانستان فيما كان رئيس الجمهورية نجيب الله حاضرا صلاة الجمعة في المسجد المذكور. وليس ثمة ما يدلّ على أنه دعا إلى استخدام العنف في خطبته.

وبوجه عام يقوم رجال الأمن أو الجيش بإلقاء القبض على السجناء السياسيين في أفغانستان بدون أمر قبض رسمي. وفي كثير من الأحيان، يوضع السجناء قيد الحبس الانفرادي لاستجوابهم بموجب السلطة المخوّلة لوزارة أمن الدولة؛ وقد يتعرضون للتعذيب وسوء المعاملة. ويجري الاستجواب عادة في أي من عدة

منظر من الجو لسجن بولي شرخي في أفغانستان، حيث يُحتجز أكثر السجناء السياسيين في البلاد.

معتقلات في كابول، أو في قسم خاص في سجن بولي شرخي. وبعدئذ يُحاكم المعتقلون أمام محاكم ثورية خاصة دون أن يتيسّر لهم أي دفاع قانوني. وليس من حقهم الاستئناف لدى محكمة أعلى.

وسجن بولي شرخي هو السجن الرئيسي في كابول، حيث يُحتجز أكثر السجناء السياسيين في أفغانستان. وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، أفادت الحكومة بأنها تحتجز ٢١٢٥ سجينا سياسيا.

■ يُرجى كتابة رسائل متّسمة بالأدب واللياقة، تنادي بالإفراج عن مولاي عبد الرؤوف لوغاري، ثم إرسالها إلى :

President Najibullah,
Office of The President,
Kabul, Afghanistan □

السعودية

سيّد طاهر الشميمي : عالم دين في الثلاثين من عمره؛ اعتقل بدون تهمة أو محاكمة منذ منتصف شهر حزيران/يونيو ١٩٨٩، ويُخشى أن يكون قد تعرّض للتعذيب.

كان سيد طاهر الشميمي بين مجموعة من ستة شيعيين، قبضت عليهم المباحث العامة في صفوى والعوامية. والأشخاص الستة جميعا اشتُبه بتعاطفهم مع منظمة الثورة الإسلامية أو انتمائهم اليها؛ وهي التنظيم الشيعي الرئيسي المعارض في السعودية. وما من أحد من أفراد المجموعة وجّهت إليه تهمة، أو قُدّم للمحاكمة. ويُعتقد أنهم محتجزون حاليا في سجن المباحث العامة بالدمّام.

وكان سيد طاهر الشميمي قبل اعتقاله واعظا دينيا في مسجد الجميمة بالعوامية. وقد سبق اعتقاله بضعة شهور عام ١٩٨٦ بدون تهمة أو محاكمة. وفي شهر تموز/يوليو ١٩٨٩، أصدرت منظمة العفو الدولية مناشدات دولية من أجله، بعد أن وردت تقارير عن تعرّضه للتعذيب أثناء استجوابه. ولم تتلق المنظمة حتى الآن أي ردّ من السلطات. ولا يعرف شيء عن حالته الصحية الراهنة.

ومنذ عام ١٩٧٩، اعتُقل مئات الأشخاص بزعم أنهم من أعضاء منظمة الثورة الإسلامية، أو من المتعاطفين معها، لفترات طويلة بدون تهمة أو محاكمة. وقد تأسست هذه المنظمة عام ١٩٧٥؛ وهدفها المعلن هو «تثقيف وتنوير الجماهير»، عن طريق المطبوعات

سيد طاهر الشميمي

والمحاضرات. وقد صرّحت منظمة الثورة الإسلامية بأن الشيعة في السعودية يعانون من التمييز في المعاملة؛ وحثّت على المساواة بينهم وبين غيرهم في الحقوق، في مجال العمل، مثلا، بالإضافة إلى منحهم الحق في حرية الفكر والممارسة الدينية.

وقد ورد أن ما لا يقل عن ٢٥ شخصا من المشتبه في عضويتهم في منظمة الثورة الإسلامية أو تعاطفهم معها، هم الآن مُسجونون في الدمام بدون تهمة أو محاكمة؛ وأربعة منهم لا يزالون محتجزين منذ أكثر من سنة.

ومن بين المعتقلين طلبة جامعيون، وعلماء دين، وأصحاب متاجر. وقد ورد أن بعضهم تعرّض للتعذيب.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة تناشد الإفراج عن سيد طاهر الشميمي فوراً، ثم إرسالها إلى :

صاحب السمو الملكي الأمير محمد بن فهد بن عبد العزيز، أمير المنطقة الشرقية، الهفوف، المنطقة الشرقية، المملكة العربية السعودية □

كينيا

هاريس أوكونغو أرارا Harris Okong'o Arara : ضابط سابق في سلاح الطيران، قُبض عليه في منتصف عام ١٩٨٨ بتهمة حيازة مطبوعات تحرّض على الفتنة، وحكم عليه بالسجن لمدة خمس سنوات.

وقد صرح هاريس أوكونغو أرارا، بعد أدانته في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨، بأن هذه المطبوعات – وهي منشورات ظلّت محتوياتها طي الكتمان في المحكمة – اتسمت «بالصراحة والصدق».

وكان هاريس أوكونغوا أرارا قد قُبض عليه في نيروبي في ٢٣ آب/أغسطس. وبالرغم من أن الدستور والقوانين تنص على محاكمة من يقبض عليهم في غضون ٤٨ ساعة أو ١٤ يوما إذا كانت التهمة هي الخيانة – فإنه احتُجز لمدة شهر في قسم التحقيق الجنائي التابع للشرطة قبل توجيه تهمة إليه. وعند محاكمته في نيروبي في ٨ تشرين الثاني/نوفمبر، أجاب بأنه غير مذنب، وزعم أنه تعرّض للتعذيب. واتُّهم بحيازة مطبوعات تحرّض على الفتنة، أصدرتها حركتان سرّيتان للمعارضة، وهما : جبهة كينيا الوطنية، وحركة كينيا الثورية.

وقد تولى هاريس أوكونغو أرارا الدفاع عن نفسه، وقال إنه رأى المنشورين لأول مرة أثناء استجواب الشرطة له، وإنه لا يعرف شيئا عن المنظمتين. وطلب الحصول على نسخ من الدستور والنصوص القانونية كي يتسنى له إعداد دفاعه، ولكن القاضي رفض ذلك؛ كما رفض في الحال ادعاءه التعرض للتعذيب.

وسُجن بموجب قانون يعتبر مجرد حيازة مطبوعات تنتقد الحكومة جريمة جنائية. ولا يتعين على الادّعاء إقامة الدليل على أن هذه المطبوعات «تحرّض على الفتنة»، أو أنها تنطوي على تأييد لاستعمال العنف، أو أن المدعى عليه يذهب الى ما تحتويه من آراء. وبعد صدور قرار الإدانة، أصرّ أرارا على إنكار التهمة، ولكنه قال إن المنشورات اتسمت «بالصراحة والصدق». وتساءل عمّا إذا كانت «مطالبة المنشورات بحقوق الإنسان وحرياته» تجعلها محرّضة على الفتنة.

إن هاريس أوكونغو أرارا هو من سجناء الرأي، وقد حُرم من حقه في محاكمة عادلة تمشيا مع المعايير الدولية. وإن منظمة العفو الدولية قلقة أيضا بسبب ما زُعم من تعرّضه للتعذيب، واعتقاله لفترة غير قانونية قبل تقديمه للمحاكمة.

■ يرجى كتابة رسائل متسمة بالأدب واللياقة، تناشد الإفراج عنه فوراً وبدون قيد أو شرط، ثم إرسالها إلى :

His Excellency President Daniel arap Moi/President of the Republic of Kenya/ Office of the President/P O Box 30510/ Nairobi, Kenya □

أخبار السجناء

علمت منظمة العفو الدولية في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩ بإطلاق سراح ١٥٠ سجينا ممن قيد التبني أو التحقيق؛ كما تولت المنظمة ١٤٠ قضية جديدة.

عقوبة الإعدام

علمت منظمة العفو الدولية بصدور حكم الإعدام على ١٢١ شخصا في ١٢ بلدا، وبتنفيذ الحكم في ١٠١ شخص في سبعة بلدان خلال شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٩.

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom

منظمة العفو الدولية
تحت الأضواء

البيرو: أزمة حقوق الإنسان

أفراد من كتيبة سينتشي يتلقون التدريب على مكافحة التمرد، ويظهرون في الصورة مضرّجين بالدماء، بحرص أفراد الكتيبة على الظهور بمظهر يتم عن الشراسة.

© غاما

في شهر حزيران/يونيو ١٩٨٨، ردّت المحكمة العسكرية العليا في البيرو التهم الموجهة ضد أفراد الجيش المتورطين في قتل ١٣ مدنيا في باركو ألتو في مقاطعة أياكوتشو، ثم التخلص من جثثهم بطريقة غير مشروعة. وكان من بين الضحايا طفلان في الثامنة والثانية عشرة من عمرهما، وسبعة أشخاص آخرون قُطعت رؤوسهم، ثم أُحرقت جثثهم على الأثر. واعتبرت المحكمة حرق الجثث مجرد «خروج على المعايير المتّبعة اقتضاه عدم استقرار الأوضاع في مناطق الطوارئ»، ولم يكن محاولة لإخفاء أمر ما، إذ «لم تكن ثمة جريمة بحاجة للإخفاء». ولم تشر المحكمة إلى قطع الرؤوس أو قتل الأطفال.

لقد أصبح القتل، و «الاختفاء»، والتعذيب، والاغتصاب جميعا سمة مميزة «لحملة مكافحة الإرهاب» التي تقوم بها القوات المسلحة البيروفية. وقد سجّلت منظمة العفو الدولية خلال السنوات السبع الماضية أكثر من ٣٠٠٠ حالة «اختفاء» بين السجناء الذين تحفّظت عليهم الحكومة. وقُتل مثل هذا العدد على الأقل على أيدي قوات الحكومة من خلال عمليات إعدام جماعية وقعت خارج نطاق القضاء.

كما أن الاغتيالات الانتقائية في ازدياد مطّرد؛ ومما يدل على مدى التدهور الذي تشهده حقوق الإنسان أن السلطات قد لجأت إلى تصفية معارضيها متسترة وراء «فرقة الموت».

كان معظم الضحايا فلاحين من مناطق جبلية نائية. ولكنهم يشملون بنسبة متزايدة الزعماء النقابيين، والمناضلين من أجل الدفاع عن حقوق الإنسان، وأولئك الساعين للفت الأنظار المحلية والعالمية إلى انتهاكات حقوق الإنسان. بل أن القوات المسلحة لجأت إلى تنفيذ الإعدامات المعجّلة في السجناء السياسيين للتخلص من المعارضين من رجال حرب العصابات.

وفي شهر حزيران/يونيو ١٩٨٦، قُمعت حركات التمرّد التي وقعت في ثلاثة سجون بالقرب من ليما، مما أسفر عن مقتل ٢٥٨ سجيناً. وكانت هذه السجون تضمّ أشخاصا لا يخفون انتماءهم لجماعة رجال حرب العصابات، المعروفة باسم «سندرو نومينوسو» (الطريق المضيء). وقد قُتل في أحد مباني سجن لوريغانتشو جميع السجناء البالغ عددهم ١٢٤ سجينا. وتبيّن فيما بعد أن أكثر من مائة من هؤلاء السجناء أُعدموا بصورة معجّلة بعد استسلامهم.

وحدث الشيء نفسه في سجن الفرنتون، إذ ثبت بالأدلة أن الكثيرين من السجناء – الذين يتراوح عددهم بين ٦٠ و ٩٠ سجينا والذين استسلموا – قد أُطلق عليهم النار في الحال.

لقد مضى أكثر من ثلاث سنوات على ما وقع في السجون من مجازر، ولكن أحدا من أفراد الجيش لم يُدن بارتكاب أعمال القتل. ففي هذه الحالة – شأنها شأن حالات أخرى عديدة – لم تقم سلطات البيرو باتخاذ الإجراءات الكفيلة بحماية حقوق المعتقلين، أو بتقديم المسؤولين عن التعذيب والقتل إلى العدالة. وتوحي قرارات المحاكم الأخيرة – كالقرار الذي صدر في قضية باركو ألتو – بأن الجنود قد يواصلون قتل المعتقلين، وينجون من القصاص.

تجري انتهاكات حقوق الإنسان في البيرو في ظلّ اضطراب اجتماعي، وما يقوم به رجال حرب العصابات من أعمال القتل والتفجير بالقنابل، وارتفاع معدلات الإجرام المرتبط بالمخدرات، واشتداد الأزمة الاقتصادية. فقد بلغت نسبة التضخم ٥٠٠٠ بالمائة، وأدّت الإضرابات المتتالية إلى إغلاق المستشفيات، والمناجم، والمكاتب الحكومية من حين لآخر.

وتضافرت أعمال التعذيب – بما فيها الاغتصاب، و «الاختفاء» والقتل – التي وقعت بتفويض من الحكومة، مع تصاعد أعمال العنف التي ترتكبها جماعات المعارضة المسلحة، على خلق جوّ من الرعب في كثير من أنحاء البلاد. فخصوم الحكومة من رجال حرب العصابات أنفسهم دأبوا على تعذيب أسراهم وقتلهم والتمثيل بهم، وهي أعمال وحشية تدينها منظمة العفو الدولية.

وفي مطلع القرن الحالي، نشأت مجموعة من القوانين الدولية للتصدي لأشد المشكلات الوطنية حدّةً، ألا وهي الحروب الدولية. فوضعت اتفاقيات جنيف الأربع عام ١٩٤٩ الحدود التي تلجم سلوك الحكومات في حالة الحرب، التي قد يُقال بأنها أقوى الظروف استفزازا وأشدها تعقيدا. وكثيراً ما كانت حكومة البيرو تردّ على ما يُوجّه إليها من انتقادات بشأن حقوق الإنسان، بالإشارة إلى الظروف الحادّة المتعلقة بالصراع المسلح الداخلي، والسلوك الإجرامي لمجموعات غير حكومية؛ فلئن كانت الحروب الدولية لا تبرر تعذيب المدنيين وقتلهم، فإن الأزمات المحلية – كائنة ما كانت طبيعتها – أبعد عن أن تكون مبررا لذلك.

أعمال القتل وحوادث «الاختفاء» في مناطق الطوارئ

قبل شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، كانت حوادث «الاختفاء» والإعدام خارج نطاق القضاء تكاد تكون غير معروفة في البيرو. ومنذ ذلك الوقت، والأشخاص المشتبه بتعاطفهم مع مجموعات المعارضة اليسارية يتعرضون «للاختفاء» بصورة منتظمة، بعد أن تقوم القوات المسلحة البيروفية بسجنهم، ثم يُعثر على كثير منهم بعدئذ أمواتا.

ولقد تزامنت مراقبة حقوق الإنسان مع اتخاذ إجراءات لمكافحة المجموعة الرئيسية للمعارضة المسلحة المعروفة باسم الطريق المضيء.

برزت مجموعة الطريق المضيء – التي تأسست في أيّاكوتشو – على مسرح الأحداث الوطنية خلال انتخابات أيار/مايو ١٩٨٠، عندما قامت بنسف مركز للتصويت في إحدى القرى النائية، وبعد ذلك بسنتين، غيّرت المجموعة أساليبها؛ فبعد أن كانت تهاجم الممتلكات، أصبحت تهاجم الأشخاص. وأعلنت عن عزمها على تصفية «الواشين بها، والخونة، والأعداء الطبقيين». وقرب نهاية العام المذكور، كانت المجموعة قد شنّت عدداً من الهجمات الصغيرة على نقط الشرطة القروية، وقتلت ما لا يقل عن ٧٠ من المدنيين وموظفي الأمن. ويعتقد أنها قتلت منذ ذلك الحين آلاف المدنيين غير المشتركين في مواجهة أو قتال.

وفي شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٢، وُضعت تسع مقاطعات يقع محورها في دائرة أيّاكوتشو تحت حالة الطوارئ والسيطرة العسكرية رداً على تزايد نشاط رجال حرب العصابات.

وفي غضون أسابيع من فرض حالة الطوارئ، وردت تقارير تشير إلى أن القوات المسلحة في هذه المقاطعات كانت تنتهج أساليب شبيهة بالأساليب التي تُنسب إلى

هذه المرأة فقدت زوجها في مذبحة سجن لوريغانتشو.

مجموعة الطريق المضيء. فكان الحرس المدني ورجال الجيش والبحرية الملحقون بالقيادة السياسية العسكرية يلقون القبض على المشتبه بهم، ويعذّبونهم، ويقتلونهم؛ كما كانوا يضرمون النار في المنازل، ويهدّدون أو يعاقبون مجموعات سكانية بأكملها.

وفي مطلع عام ١٩٨٩، وكانت ٥٦ من مقاطعات البلاد البالغ عددها ١٨١ مقاطعة، قد اعتُبرت مناطق طوارئ تحت إمرة «القيادات السياسية العسكرية». وهذه المقاطعات – حيث يعيش أكثر من نصف السكان – انما هي المناطق التي تتعرض فيها حقوق الإنسان لأشدّ الأخطار.

في مناطق الطوارئ، ترفض السلطات العسكرية الإقرار بأن قواتها تحتجز السجناء. وبعض السجناء يتم تسليمهم للشرطة؛ بينما البعض الآخر «يعودون للظهور» وقد أُلقي بهم أحياءً على جانب الطريق، بعد استجوابهم. ولكن «يختفي» الكثيرون، أو يُعثر عليهم أمواتاً.

وقد أبلغت مجموعات محلية لحقوق الإنسان عن أكثر من ٣٠٠٠ حالة «اختفاء» في دائرة أياكوتشو وحدها. ويُعتقد أن آلافاً آخرين قد قتلهم الجيش بشكل غير قانوني في المناطق الواقعة تحت سيطرةالجيش المشدّدة.

وكثير من انتهاكات حقوق الإنسان التي يكابدها الفلاحون في مناطق الطوارئ في البيرو، لا يعلم بها سوى ضحاياها أنفسهم ومرتكبيها. فمجتمعات القرويين الهنود منتشرة في أعالي الوديان الجبلية؛ وقراهم نائية ومعزولة بواسطة أعلى السلاسل الجبلية في العالم ووديان الأنهار العميقة. وليس هناك سوى عدد قليل جداً من الطرق.

ومعظم الضحايا هم من أفراد المجتمعات الزراعية الصغيرة التي تقطن مناطق تُعرف بكثرة نشاط مجموعة الطريق المضيء فيها. وهم يتكلمون لغة الكوتشوا، وهي اللغة المحلية الأصلية، ولا يكادون يتكلمون الإسبانية؛ كما لا يكاد أحد منهم يعرف القراءة أو الكتابة.

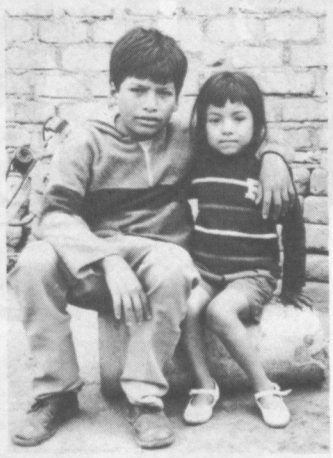

رولاندو وإديث يبلغان من العمر ١٤ عاماً وخمسة أعوام على التوالي؛ ورولاندو هو أكبر خمسة أطفال «اختفى» أبوهم في أوانتا عام ١٩٨٤.

قتل الأطفال وإيتامهم

قُتل الأطفال عمداً في البيرو، و«اختفى» المئات منهم، منذ تصاعدت انتهاكات حقوق الإنسان عام ١٩٨٢. كما صار الآلاف منهم يتامى.

ومع ازدياد أعمال العنف والوحشية في مناطق الطوارئ، يقاسي الأطفال أهوال الحرب بأكملها. فالأماكن التي يعيشون فيها، والمدارس التي يترددون عليها، والكتب التي يقرأونها – كل هذه الأمور قد تكون سبباً لاعتقالهم، أو تعذيبهم، أو قتلهم.

ويبدو أن الأطفال يكونون أكثر عرضة للخطر أثناء الغارات التي يشنها جنود الحكومة.

في شهر آب/أغسطس ١٩٨٥، اقتحم جنود مسلحون بالمدي والمدافع شبه الرشاشة والبنادق والقنابل اليدوية، قرية أكومركا في دائرة أياكوتشو، وقتلوا ٦٩ قروياً. وكان بين القتلى – حسبما قيل – ٢١ طفلاً دون الخامسة من عمرهم، و ١٠ أطفال تراوحت أعمارهم بين الخامسة والعاشرة.

والأطفال – شأنهم شأن الكبار في مناطق الطوارئ – يجدون أنفسهم بين شرين؛ فهم من جهة مهدّدون بانتقام السلطات الحكومية إذا ظنّت أنهم يتعاونون مع مجموعة الطريق المضيء؛ ومن جهة أخرى هم مهدّدون بمعاقبة هذه المجموعة لهم إن اعتبرتهم من «الخونة» أو «الواشين بها».

ويوضّح ذلك حوادث جرت في أومانغويلا في أوانتا. ففي ١٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٤، شنّت مجموعة الطريق المضيء غارة أسفرت عن مقتل ٢١ رجلاً وامرأة وطفلاً، كان أصغرهم في العاشرة من عمره.

وبعد ذلك بثلاثة أشهر، هاجمت قوة من رجال البحرية نفس الحي، وأخذت ١١ شخصاً – من بينهم أطفال صغار – متهمة إياهم بالإرهاب. وفي وقت لاحق عُثر على جثثهم جميعاً، عندما شوهدت أقدام بعض الجثث المحروقة جزئياً بارزة من قبر غير عميق. وقال زعماء المجتمع في معرض وصفهم للغارتين لمندوبي منظمة العفو الدولية بأنهم كانوا «بين نارين».

النساء يتعرضن لخطر الموت والتعذيب

يتعرض النساء اللواتي يدافعن عن حقوقهن بشكل خاص لانتهاكات حقوق الإنسان في مناطق الطوارئ.

فقليل جداً من الرجال الذين تتراوح أعمارهم بين الرابعة عشرة والأربعين يبقون في مناطق الصراع. وبالتالي فإن مسؤولية العمل في الأرض، ورعاية الماشية، والقيام بأعباء أسر كبيرة تقع إلى حد كبير على عاتق النساء. والنساء أيضاً يلعبن دوراً يتزايد حجمه وأهميته، في الدفاع عن حقوق عائلاتهن ومجتمعاتهن المحلية، وفي تقلد المناصب القيادية في النقابات والأحزاب السياسية في مختلف أنحاء البلاد.

والنساء اللواتي يتزعمن منظمات الاعتماد على الذات ومنظمات العمال وحقوق الإنسان، يتعرضن بصورة متزايدة لخطر القتل على أيدي قوات الأمن. فقد عُثر على كونسويلو غارسيا Consuelo Garcia – زعيمة منظمة تدريب زوجات عمال المناجم – قتيلة في ضواحي ليما في شهر شباط/فبراير ١٩٨٩. وفي الشهر نفسه تلقت سيسيليا أوليا Cecilia Olea – وهي إحدى عضوات مجموعة «فلورا تريستان» النسائية، التي تقدّم مساعدة قانونية واجتماعية للنساء العاملات – عدة تهديدات بالقتل، واُتّهمت بأنها «شيوعية».

كما أن أنجيليكا مينذوزا دي أسكارزا Angélica Mendoza de Ascarza – رئيسة جمعية أقارب «المختفين» (أنفاسيب) – حذّرها رجال اقتحموا بيتها ليلاً بالتوقف عن عملها وإلاّ تعرّضت للقتل. وتعرضت أخريات ممن يعملن في حركة الدفاع عن حقوق الإنسان في مناطق الطوارئ، بصفة يومية لخطر «الاختفاء» أو التعذيب أو القتل، بسبب دفاعهن عن حقوقهن – أو سعيهن من أجل إطلاق سراح «المختفين».

وفي شهر أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، قيل إن جنودا من قاعدة الجيش في أيا أوانكو تنقلوا خلال أربع مناطق في يوم واحد، بحثاً عن القرويين المدرجة أسماؤهم في القوائم؛ وكانوا يقومون بأعمال النهب والتعذيب، وقتلوا بعض الأشخاص. وقد احتجزوا أربعة أشخاص من حي إيكرو، وقاموا بتعذيبهم في الحال. وعندما غادر الجنود إيكرو، أخذوا معهم أربعة أشخاص، ومنذ ذلك الحين لم يرهم أحد قط؛ كما أخذوا معهم ممتلكات تخص سكان الحي، من بينها «٣٧ بقرة و١٧ حصاناً». وكان من بين الذين تعرّضوا للضرب مارينا مورالييس رويس Marina Morales Ruiz، البالغة الثامنة والسبعين من عمرها. وقد سُرقت ماشيتها وممتلكات أخرى خاصة بها. وبرغم ما لقيته من الضرب، لحقت هي وجوليانا كوسيتشي نوا Juliana Cusiche Noa بالجنود كي تحاولا استعادة ماشيتهما. وأدركتا الجنود في أعالي التلال، حيث دفعتا حياتهما ثمناً لإصرارهما: في الساعة الخامسة في صباح اليوم التالي عثر عليهما وقد فارقتا الحياة.

وفي مناطق الطوارئ يتعرض النساء من جميع الأعمار لخطر الاعتداء الجنسي، وخاصة الاغتصاب، الذي هو الآن شكل مستوطن من أشكال التعذيب. وإقدام الجنود على الاغتصاب هو أمر روتيني واسع الشيوع، وليست منظمة العفو الدولية على علم بأي إدانات تمت بشأن هذه الجريمة في مناطق الطوارئ.

هذا، وقد أبلغ موظفون قانونيون مندوبي منظمة العفو الدولية الذين زاروا أياكوتشو عام ١٩٨٦، بأن الاغتصاب أمر يُتوقع حدوثه عندما يتمركز الجنود في المناطق الريفية. وقالوا إن ذلك شيء «طبيعي»، وإن الملاحقات القضائية مستبعدة.

فعندما بذلت ماريا غوينارِيتا بيسكو بيسانغو Maria Guinarita Pisco Pisango وسعها في سبيل الإبلاغ عن «اختفاء» زوجها في كانون الثاني/يناير ١٩٨٨، اقتحم خمسة جنود منزلها عند منتصف الليل، وأوثقوا أبويها المسنين، ثم اختطفوها. وبعد يومين، عُثر عليها معصوبة العينين وموثوقة اليدين، وقد امتلأ فمها بخرق ملوّثة. فقد عُذّبت، واغتصبت، وأطلقت عليها النار في جبينها. وأُبلغ المدّعي العام بمقتلها، ولكن لم يتناه إلى علم منظمة العفو الدولية حدوث أي تقدّم في هذه القضية.

ويجري العديد من الانتهاكات في أعقاب قيام رجال العصابات بأنشطتهم في منطقة معيّنة.

فعلى أثر كمين نصبه رجال العصابات لإحدى شاحنات الجيش في أبانكي في ٢٦ تموز/يوليو ١٩٨٨، جرت اعتقالات جماعية في جميع أنحاء المنطقة. وفي ٢٨ تموز/يوليو، طوّقت إحدى مجموعات الحرس المدني جماعة

قامت مجموعة الطريق المضيء بأعمال قتل على شكل عمليات إعدام جماعية. انتقاماً من أحياء سكانية اعتُقد أن أهلها ساعدوا قوات الأمن. وقتلت قوات المجموعة ٢٤ مزارعا قرويا من حي رومبرو مي في لامار، في شهر كانون الأول/ديسمبر ١٩٨٧، بعد أن زجّت بزعماء وشباب الحي في المدرسة المحلية، حيث ضُربوا، وأُطلقت عليهم النار، وقُطّعت أجسادهم حتى الموت.

وليس ثمة مراعاة لعمر الضحية؛ حتى الأطفال البالغين العاشرة من عمرهم، ورد أنهم قُبض عليهم، وأُعدموا بزعم أنهم لصوص أو ممن وشوا بالمجموعة إلى الشرطة.

وكانت أعمال القتل في كثير من الأحيان تجري علناً بعد محاكمات صورية، وأحيانا بعد تعذيب الضحايا والتمثيل بهم. ولدى منظمة العفو الدولية أسماء ٥١ من رؤساء البلديات الذين قتلوا على أيدي مجموعة الطريق المضيء منذ عام ١٩٨٢.

السكان القرويين المقيمين في هيوايرابامبا، وأمرت جميع السكان – حوالي ١٥٠ شخصاً – بالتجمع في الساحة الرئيسية. ثم نُقل معظمهم إلى مبنى المدرسة حيث فُصل الرجال عن النساء، وأُجبروا على الاستلقاء على الأرض. وورد أن بعضهم تعرضوا للتعذيب؛ إذ ضُربوا، وعُلّقوا بالحبال، وغُطّسوا في صهريج ماء. ويقول الشهود إن وحدة من الجيش – قوامها حوالي ٣٠ شخصا – قامت باستجواب القرويين، وإن خمسة رجال من الحي قد أخذهم الجنود معهم. ولكن تفى المسؤولون فيما بعد احتجاز هؤلاء الخمسة، وباتوا جميعا في عداد «المختفين».

وقد تمخضت اعتقالات أخرى مماثلة عن وقوع حوادث قتل جماعي. ففي شهر آب/أغسطس ١٩٨٥، اقتحم الجنود قرية أكوماركا، في دائرة أياكوتشو، وقتلوا ٦٩ قرويا، من بينهم أكثر من ٢٠ طفلا، وفي ٢٠ أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، قام جنود من قاعدة أياوانكو، في مقاطعة أوانتا، بالتنقل بين أربعة أحياء سكانية في المقاطعة، واحد بعد الآخر، بحثا عن أشخاص كانت أسماؤهم مدرجة في قائمة، وكانوا يقومون إذ ذاك بنهب الممتلكات وحرقها. وقد ألقوا القبض على عدد من الفلاحين، وعذبوهم في الحال؛ كما قتلوا ستة منهم، واحتجزوا أربعة آخرين مازالوا في عداد المفقودين. وفي شهر أيار/مايو ١٩٨٨ – وفي أعقاب هجوم شنه رجال حرب العصابات خارج كايارا بدائرة أياكوتشو مما أسفر عن مقتل نقيب في الجيش وثلاثة جنود – اعتقل الجنود ٢٩ فلاحا، وأعدموهم بصورة معجّلة.

أما أولئك الذين يسعون إلى إذاعة أخبار الانتهاكات، فهم أنفسهم معرضون للخطر. ولقد أصبح الوصول إلى منطقة الطوارئ في أياكوتشو – حيث تقع الكثرة الغالبة من الخسائر في الأرواح – مقيداً في أضيق الحدود منذ منتصف عام ١٩٨٨. ففي شهر تموز/يوليو ١٩٨٨، اعتقلت القيادة العسكرية ستة من مندوبي مجموعات حقوق الانسان والكنائس في البيرو. وفي شهر تموز/يوليو أيضا وُضع قيد الإقامة الجبرية موظف زائر من منظمة حقوق الإنسان المعروفة باسم أمريكازوتش (رقيب الأمريكتين)، ومقرها في الولايات المتحدة، وأمرته السلطات العسكرية بمغادرة دائرة أياكوتشو.

وكان الصحافيون في طليعة من قاموا بالتحقيق في التحوّل المثير في أساليب مكافحة التمرد، عندما أُنشئت مناطق الطوارئ لأول مرة؛ كما كانوا بين أوّل من لقوا حتفهم.

ومعظم الصحافيين الذين كانوا مهدّدين في أياكوتشو في الآونة الأخيرة غادروا البلاد في العام الماضي. غير أن الصحافي أوغو بوستيوس سافيدرا Hugo Bustios Saavedra، الذي لم يغادر البلاد، لقي مصرعه في كمين نصب له في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ١٩٨٨. وكان يعمل مراسلاً لمجلة كاريتاس، وكان مقر عمله في أوانتا، في قلب منطقة الطوارئ بأياكوتشو. ويزعم شهود عيان أن رجال الجيش قتلوه.

وقبل ذلك بخمس سنوات قُتل ثمانية صحافيين في نفس المنطقة؛ وكانوا يجتازون التلال المطلّة على أوانتا، في طريقهم للتحقيق في تقارير مفادها أن المتعاطفين مع مجموعة الطريق المضيء قد أُعدموا بصورة معجّلة. فأُلقي القبض عليهم في قرية أوتشوراكاي. وقال السكان المحليون – الذين قاموا «بإعدامهم» – إن أفراد الحرس المدني وشرطة خفر البحرية قد أمروهم بقتل جميع الغرباء الذين يجتازون المنطقة، و «بالقيام بذلك بقسوة بالغة، وبتعذيبهم والتمثيل بهم».

ولقد عثرت لجنة رئاسية على أدلة تثبت محاولة قائد المجموعة السياسية العسكرية في أياكوتشو إخفاء الأمر. وبالرغم من أن مزاعم الإعداد المسبق لأعمال القتل هذه لم تثبت صحتها، فإن المذبحة كانت عبرة لمن لديهم حب الاستطلاع، إذ نبّهتهم إلى أن عمليات الإعدام الخارجة عن نطاق القضاء و«الاختفاءات» أصبحت الأساليب الرئيسية لمكافحة التمرّد.

إلاّ أن أعمال القتل وحوادث «الاختفاء»، منذ عام ١٩٨٨، لم تحدث في مناطق الطوارئ فحسب، بل إنها انتشرت في أنحاء كثيرة من البيرو. وفي الوقت ذاته كانت هذه الانتهاكات تستهدف أشخاصا من قطاعات متسعة من المجتمع؛ فالشخصيات القيادية في المجتمع، والنقابيون، والصحافيون، والمحامون، وأساتذة الجامعات، ومن اعتُبروا من منتقدي الحكومة أو معارضيها – جميع هؤلاء تعرضوا للتهديد أو القتل، أو نُسفت منازلهم ومكاتبهم. وقد وقع الكثير من أعمال القتل إثر الاعتقالات والتعذيب، أو بعد تفتيش منازل الضحايا.

وكانت هذه الأعمال تُعزى في كثير من

أفراد من قوات الأمن يقبضون على أحد المشتبه فيهم في أياكوتشو © غاما

امرأة بيروفية من إحدى القرى التي قاست شر الهجمات التي شنّتها كل من مجموعة الطريق المضيء وقوات الحكومة. © غاما

البيرو في سطور

البيرو هي رابع بلد من حيث المساحة في أمريكا الجنوبية. وهي جمهورية دستورية، يتولى السلطة التنفيذية فيها رئيس الجمهورية الذي ينتخب لمدة خمس سنوات.

وفي شهر أيار/مايو ١٩٨٠، أجرت البيرو الانتخابات الرئاسية لأول مرة منذ الانقلاب الذي وقع عام ١٩٦٨، واستهل حكما عسكريا دام ١٢ عاما. وخلال هذه الانتخابات، قامت مجموعة رجال حرب العصابات المعروفة باسم الطريق المضيء بأول أعمالها المسلحة العديدة. وقد لقي آلاف الأشخاص حتفهم نتيجة لأعمال العنف السياسي التي جرت منذ عام ١٩٨٠. وظلت حالات الطوارئ مفروضة بصورة شبه مستمرة في جميع أنحاء البلاد منذ عام ١٩٨٣.

السكان: عددهم ٢٠,٨٠٠,٠٠٠ نسمة؛ ويعيش نحو ١٠ ملايين منهم في مرتفعات الأنديز، ونحو خمسة ملايين يعيشون حول العاصمة ليما. ونصفهم تقريبا ينحدرون من السكان الأصليين والأوروبيين؛ بينما أكثر من ثلثهم من السكان الأصليين.

اللغة: الإسبانية؛ كما أن لغتي الكويتشوا والأيمارا واسعتا الشيوع.

بينما كان المحققون في وزارة الشؤون العامة يبحثون عن «المختفين» من السجناء، عثروا في شهر آب/أغسطس ١٩٨٤ على قبر جماعي يضم ما لا يقل عن ٥٠ جثة – معظمها جثث أشخاص صغار السن – في بوكاياكو بدائرة أياكوتشو. وكانت الجثث تحمل علامات التعذيب. فقد حاول القتلة أن يحولوا دون التعرف على الجثث ببتر الأصابع. ومحق الأوجه، وإتلاف الملابس. وقد وجد المدعون العامون من الأسباب ما استندوا إليه في توجيه تهمة القتل العمد للضابط البحري الذي كان يقود مشاة البحرية في أوانتا، غير أن القوات المسلحة لم تقدّمه للمحاكمة.

الأحيان لما يُعرف باسم «فرقة الموت»، قيادة رودريغو فرانكو.

والثابت هو أن قيادة رودريغو فرانكو في مناطق الطوارئ إنما هي مجرد قوات أمن متنكرة في زيّ آخر. ففي العاصمة ليما عزى المحققون التابعون للكونغرس البيروفي، والمحققون الصحفيون، الأعمال المنسوبة لقيادة رودريغو فرانكو إلى شرطة مكافحة الإرهاب، وكبار الموظفين المدنيين في حزب الرئيس غارسيا الحاكم (أبرا).

التحقيق في الانتهاكات

تلعب المحاكم والمدّعون العامّون في البيرو دوراً هاما في حماية حقوق الإنسان، والتحقيق فيما تتعرض له هذه الحقوق من انتهاكات – وإن كان أداؤهم لمهامهم متقلب الأطوار.

ويمثّل المدّعون العامون – في الأقاليم والدوائر جزءا من وزارة الشؤون العامة، وهي مسؤولة في المقام الأول – بموجب الدستور – عن الدفاع عن حقوق الإنسان. وبإمكان ممثلي الادعاء اتخاذ إجراءات لمحاولة تحديد أماكن المعتقلين، والتحقيق في تهم التعذيب أو أعمال القتل غير المشروع، ومباشرة الدعاوى ضد الموظفين الرسميين المتهمين بانتهاك حقوق الإنسان.

وتحقيقات وزارة الشؤون العامة تكاد تكون الأمل الوحيد للباحثين عن «المختفين»، أو للذين ينشدون الإنصاف بعدما أصابهم من انتهاكات فادحة. غير أن العسكريين أعاقوا الوزارة عن القيام بعملها؛ ففي الواقع الفعلي، ليس بمستطاع المدّعين الوصول إلى المعتقلات العسكرية في مناطق الطوارئ، كما أن كثيرين منهم تعرضوا للتهديد بالقتل، والنسف، ولإنذارات تحذرهم من مواصلة التحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان.

وعلى المحاكم تقع أيضا مسؤولية الدفاع عن حقوق الإنسان، وهي مسؤولية طالما قصّرت المحاكم في النهوض بها.

وحتى عندما يوجّه المدّعون العامون التهم، تفشل جهودهم عموماً في إحقاق العدالة. فالمحاكم العسكرية ما فتئت تزعم أن لديها صلاحية النظر في القضايا التي يُتّهم فيها رجال الشرطة والجيش بانتهاك حقوق الإنسان. وللمحكمة العليا في البيرو سلطة منح هذه الصلاحية للمحاكم المدنية، ولكنها – حسبما عُلم – لم تفعل ذلك قط في القضايا المتعلقة بأفراد الجيش. ومن ثم فإن المحاكم العسكرية تكاد تحتكر صلاحية النظر في القضايا المنطوية على انتهاكات جسيمة لحقوق الإنسان.

وعلى حد علم منظمة العفو الدولية، لم يسبق لهذه المحاكم قط أن أدانت أي موظف عسكري متّهم بممارسة التعذيب، أو الاغتصاب، أو الإعدام المعجّل، أو القتل الجماعي في مناطق الطوارئ، وذلك برغم توفر الدليل القاطع على تورط العسكريين في مئات القضايا، حتى عند إقرارهم بذنبهم في بعض الأحيان.

وفي شهر تشرين الأول/اكتوبر ١٩٨٦، اقتحم الجنود منزلا في باركو ألتو في مقاطعة فيلكاشوامان، وقتلوا برصاصهم رئيس المجلس الإداري للحي رينالدو راميريس بويترون Reynaldo Ramírez Buitrón، وابنته البالغة الثانية عشرة من عمرها، وابنه البالغ الثامنة من عمره، ووالده ووالدته، وكلاهما في الرابعة والثمانين من العمر.

وبصورة استثنائية – نظرا لأن الأمر بلغ الصحافة ومجلس الكونغرس – جرى تحقيق من قبل محكمة عسكرية، استغرق سنتين، في أعمال القتل هذه، وفي مقتل سبعة مدنيين آخرين كانوا قد اعتُقلوا في بوماتامبو قبل نقلهم إلى باركو ألتو بيوم. وقضت المحكمة في قرارها الصادر في شهر تموز/يوليو ١٩٨٨، برد التهم المتعلقة بالإعدام المعجّل على أساس أن أعمال القتل حدثت «نتيجة لعملية عسكرية جرت وفقا للأنظمة والأعراف الداخلية... وهي بالتالي لا تشكل جريمة قتل».

عام ١٩٨٨، قام مقرر الأمم المتحدة الخاص بالتعذيب بزيارة البيرو. وفي تقرير المتابعة الذي قدمه إلى لجنة حقوق الإنسان أشار إلى أن النظام القانوني ذو «أهمية بالغة» في مناطق الطوارئ. وكتب في تقريره: «إن المشكلة الرئيسية... هي أن... الآلية [القانونية] المتوفرة قد توقفت... فالمسؤولون مسؤولية مباشرة عن إعادة القانون والاستقرار إلى البلاد، ينظرون إلى أحكام القانون على أنها عقبة تعوق دون مكافحة عدو قاس.

غير أن هذا لا يمكن أبدا أن يُتّخذ حجةً للتغاضي عن ممارسات يمنعها القانون منعا باتا». □

ما يمكنك فعله

تسعى منظمة العفو الدولية في حملتها ضد انتهاكات حقوق الإنسان المرتكبة في مختلف أنحاء العالم، إلى كسب دعم وتأييد النساء والرجال العاديين لأهدافها. ولا شك أن الضغط الدولي على السلطات في البيرو سوف يزداد إذا كان الناس على دراية بما يجري هناك. وهناك أشخاص كثيرون على اتصال بمنظمات أو مجموعات كبيرة – اتصل بمنظمة العفو الدولية إذا كان بإمكانك المساعدة في توزيع تقريرنا – أو موجز منه – على أشخاص آخرين.

اكتب إلى رئيس جمهورية البيرو طالبا منه إجراء تحقيق في انتهاكات حقوق الانسان الموثّقة لدى منظمة العفو الدولية، وحاثا إياه التأكد من تقديم المسؤولين عن هذه الانتهاكات للعدالة. ابعث برسالتك إلى:

President Alán García Pérez/ President de la República del Perú/ Palacio de Gobierno/Plaza de Armas/ Lima/ Perú.

انضم إلى منظمة العفو الدولية. للحصول على تفاصيل العضوية، اكتب إلى: منظمة العفو الدولية/الأمانة الدولية/قسم العضوية

1 Easton Street/ London WC1 8DJ/ United Kingdom

عقوبة الإعدام

ملديف: خفّف رئيس جمهورية ملديف مأمون عبد القيّوم أحكام الإعدام الصادرة بحق أربعة أشخاص من ملديف و١٢ شخصا من سري لنكا في أعقاب محاولة الانقلاب التي حدثت في شهر تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٨٨.

وقد أبلغ الرئيس عبد القيّوم منظمة العفو الدولية أنه اتخذ قراره «مراعاة لمصالح البلاد، وبصفة خاصة لأهمية التمسك بتقليد طال عهد البلاد به، وهو عدم تنفيذ أحكام الإعدام». وقال أيضا إنه لم يصدر في قراره سوى عن «اعتبارات إنسانية وقومية محضة، وبهدف توفير مناخ من السلام والاستقرار للأجيال المقبلة». □

سيراليون: أُعدم شنقاً نائب رئيس دولة سابق وخمسة آخرون في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، برغم المناشدات التي صدرت من أجلهم من مختلف أنحاء العالم؛ وكان بعض هذه المناشدات من حكومات أجنبية. وقد سُمح لهم برؤية عائلاتهم لمدة قصيرة قبل تنفيذ الإعدام فيهم.

وقد حُكم على هؤلاء الأشخاص بالإعدام بصدد تورطهم في محاولة انقلاب مزعومة حدثت في شهر آذار/مارس ١٩٨٧. والذين أعدموا هم: فرانسيس ميناه Francis Minah – النائب الأول لرئيس الجمهورية سابقا – وجبريل كاي كاي Gabriel Kai Kai – ضابط شرطة سابق – وقد أدين كلاهما بالخيانة؛ كما أعدم أربعة جنود أُدينوا بالخيانة والقتل العمد. هذا، وقد خُفّفت أحكام الإعدام التي صدرت بحق ستة سجناء آخرين أُدينوا معهم.

وقد اتُّخذ القرار بإعدام ستة من السجناء بسرعة فائقة؛ إذ لم يكن قد مر سوى أسبوع واحد على رفض المحكمة العليا طلبات الاستئناف التي تقدموا بها. كما اتُّخذت الترتيبات اللازمة لعمليات الشنق قبل أن تفرغ اللجنة الخاصة بحق منح الرأفة من النظر في الأمر؛ فنُصبت المشنقة، وتم الفحص الطبي للسجناء، ووزنهم. وأشارت مصادر مطلعة إلى أن قرار إعدام الستة اتُّخذ قبل النظر في التماسات الرأفة التي رُفعت من أجلهم. □

بوركينا فاسو: في ١٨ و ١٩ أيلول/سبتمبر أُعدم وزيران بارزان – وهما القائد جين – بابتيست ليينغاني Jean-Baptiste Lingani، والنقيب هنري زونغو Henri Zongo – وضابطان آخران في الجيش، بعد اتّهامهم بالتآمر للإطاحة بحكومة الرئيس بلايز كومباوري. وجرى الإعدام في غضون ساعات من اعتقالهم، وبدون أي شكل من أشكال المحاكمة، على ما يبدو.

وقد كان جين – بابتيست ليينغاني وهنري زونغو وبلايز كومباوري هم الشخصيات البارزة في الحكومة التي كان يرأسها توماس سنكارا، والتي تولّت الحكم في شهر آب/أغسطس ١٩٨٣. وقُتل الرئيس سنكارا في شهر تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٧ أثناء الانقلاب الذي جاء ببلايز كومباوري إلى الحكم. □

أقارب كيهار سينغ خارج سجن تيهار المركزي بنيودلهي، عشية إعدامه

© أسوشيتدبرس

الهند

الحقائق وراء عمليات الإعدام

أكثر من ١٢ هنديا – في المتوسط – يُعدمون سنويا بسبب جرائم جنائية. ومعظم هؤلاء من الفقراء والأميين، وبعضهم أعدموا بسبب جرائم سياسية.

وهناك شخص واحد على الأقل حُكم عليه بالإعدام استنادا إلى أدلة ظرفية مشبوهه، وهذا الشخص هو كيهار سينغ Kehar Singh الذي أدين بالتآمر لاغتيال رئيسة الوزراء الراحلة إنديرا غاندي. وقد أُعدم قبل أن تنشر لجنة التحقيق في مؤامرة اغتيال السيدة غاندي تقريرها. وقد لبث سجناء آخرون ممن حُكم عليهم بالإعدام أكثر من ١٠ سنوات ريثما يُنفّذ فيهم الحكم.

وتجري عمليات الإعدام في الهند شنقاً. ففي عام ١٩٨٣، قضت المحكمة العليا بأن الشنق لا ينطوي على التعذيب أو الوحشية أو الهمجية أو الإهانة أو الحطّ من الكرامة؛ وذكرت المحكمة أن السجناء قلما عانوا الخنق البطيء أو قطع الرأس، ذلك أن المشنقة من الارتفاع بما يضمن حدوث الوفاة في الحال. وبرغم أن بعض الذين شنقوا في الهند فارقوا الحياة خلال ١٥ دقيقة أو أكثر، فإن المدّعي العام رفض عام ١٩٨٣ أن يأخذ هذه الحالات في الحسبان باعتبارها «حالات شاذة قليلة» لا تبرر الانصراف عن هذا الأسلوب.

وفي السنوات الأخيرة وُسّع نطاق الجرائم التي يعاقب عليها بالإعدام، وذلك برغم أن المحاكم العليا في الهند قضت بألا تطبق هذه العقوبة إلا في «أندر الحالات». ولا يعرف لعقوبة الإعدام أي أثر رادع تنفرد به؛ ففي عام ١٩٤٥، أُلغيت هذه العقوبة في ولايتي ترافانكور وكوتشين، ثم أعيدت عام ١٩٥٠. ولكن دراسة استغرقت ست سنوات بعد إعادتها أظهرت أن إعادة عمليات الإعدام لم يكن لها أي أثر على جرائم العنف.

وقد برهنت شخصيات هندية بارزة – بدءا من المهاتما غاندي حتى رئيسة الوزراء الراحلة إنديرا غاندي – على وجوب إلغاء عقوبة الإعدام. وفي العام الحالي صرّح رئيس محكمة هندي سابق بأن «عقوبة الإعدام لا تردع المجرمين الذين عقدوا العزم على القتل لدوافع شخصية أو سياسية»، كما قال إن «الوقت قد حان للجزم بأن عقوبة الإعدام ينبغي إلغاؤها».

ولقد حثت منظمة العفو الدولية الحكومة على اتخاذ خطوات نحو إلغاء عقوبة الإعدام؛ كما حثت الحكومة – ريثما يتم الإلغاء – على إنشاء لجنة لإعادة النظر في تطبيقها، ووقف تنفيذ مزيد من عمليات الإعدام، والحد من عدد الجرائم التي تستوجب عقوبة الإعدام. □

إسرائيل: سجن أحد المناضلين من أجل السلام

في ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩، أُودع السجن أحد الإسرائيليين المناضلين من أجل السلام، وهو أبي ناتان Abie Nathan البالغ الثانية والستين من عمره، وذلك لمخالفته قانونا صدر عام ١٩٨٦، ويحظر الاتصال بين المواطنين الاسرائيليين ومجموعات اعتبرتها الحكومة «إرهابية»، مثل منظمة التحرير الفلسطينية.

وقد أُدين أبي ناتان في ٢٧ أيلول/سبتمبر بسبب مقابلته ياسر عرفات، وغيره من كبار المسؤولين بمنظمة التحرير الفلسطينية، في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨؛ وحُكم عليه بالسجن لمدة ١٨ شهراً، مع إرجاء تنفيذ ١٢ شهراً منها.

أبي ناتان © أسوشيتدبرس

وأبي ناتان هو أول إسرائيلي يُسجن بمقتضى هذا القانون. وقد قرّر ألا يستأنف، وألا يقوم بالخدمات الاجتماعية البديلة للسجن، وذلك احتجاجا على القانون الذي وصفه – حسب ما ورد – بأنه «مناف للديمقراطية وسخيف». وقال إنه قابل مسؤولي منظمة التحرير الفلسطينية، لأنه يعتقد بوجوب بدء الحكومة الإسرائيلية في التحدّث معهم.

وتعتقد منظمة العفو الدولية أن أبي ناتان سجين رأي لم يسجن إلا بسبب آرائه السياسية وأنشطته من أجل السلام الخالية من العنف، وتدعو المنظمة إلى إخلاء سبيله فوراً وبدون قيد أو شرط. □

AMNESTY INTERNATIONAL PUBLICATIONS, 1 Easton Street, London WC1X 8DJ, United Kingdom.

إشعال الشموع في كنيسة الجثمانية اللوثرية ببرلين التماساً للإفراج عن السياسيين في جمهورية ألمانيا الديمقراطية. © أسوشيتدبرس

جمهورية ألمانيا الديمقراطية

اعتقال المئات في أعقاب المظاهرات

اعتقلت سلطات جمهورية ألمانيا الديمقراطية خلال الأشهر الأخيرة عدداً كبيراً من المتظاهرين؛ وقد تلق بعضهم أحكاما بالسجن بعد إجراءات معجّلة.

خلال الأشهر السابقة للذكرى السنوية الأربعين لجمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، جرت مظاهرات غير رسمية في لايبسك وبرلين تتعلق بقضايا مثل حرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها، وحرية التجمع، والديمقراطية، وما زعم من تزوير نتائج الانتخابات. واعتُقل آلاف المتظاهرين، برغم عدم وجود تقارير تشير إلى استخدامهم العنف. ويكاد يكون من المستحيل الحصول على تصريح لتنظيم مظاهرات متعلقة بقضايا غير موافق عليها رسميا.

وفي ١١ أيلول/سبتمبر، وبعد إقامة «صلاة من أجل السلام» في كنيسة سنت نيقولاس في لايبسك، منعت الشرطة قيام إحدى المظاهرات، واعتقلت أكثر من ١٠٠ شخص. وبرغم إطلاق سراح معظمهم في غضون ٢٤ ساعة، حُكم على ١٦ شخصاً على الأقل بالسجن لمدد تتراوح بين أربعة وستة أشهر بتهمة «الاجتماع المشاغب»، وذلك بموجب قوانين تمنح القاضي سلطة إصدار أحكام بدون محاكمة. ولم يكن هناك أية تقارير عن العنف، أو أية أدلة تشير إلى أن أحدا من المعتقلين الستة عشر قد دعا إلى استخدام العنف. وقد أُطلق سراحهم في ١٣ تشرين الأول/اكتوبر.

وجرت مظاهرات غير رسمية أيضا في ٧ و٨ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٨٩. فقد ورد أنه في برلين اعتُقل نحو ٧٠٠ متظاهر، وإن كان معظمهم قد أُطلق سراحهم خلال الأيام التالية. كما ورد أن بعض المتظاهرين تعرّضوا للضرب أثناء اعتقالهم لدى الشرطة.

آخر خبر: أعلنت جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٢٧ تشرين الأول/اكتوبر عفواً عن الأشخاص الذين أدينوا بارتكاب جرائم جنائية متعلقة برغبتهم في الهجرة. ويشمل هذا العفو أيضا الأشخاص الذين أُلقي القبض عليهم أو اعتُقلوا بسبب اشتراكهم في المظاهرات. □

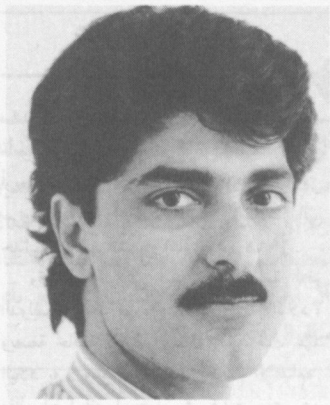

فرزاد بازوفت © الأيزرفر

العراق

اعتقال صحافي وممرضة

ظل صحافي إيراني وممرضة بريطانية قيد الحبس الانعزالي في العراق منذ منتصف شهر أيلول/سبتمبر. وكانا قد وضعا في الحبس بعد ما زُعم من تورطهما في التجسس على البلاد.

وسجل حقوق الإنسان في العراق يتسم بالوحشية، وعلى مر السنين تلقّت منظمة العفو الدولية تقارير حول المعاملة السيئة التي تمارسها قوات الأمن، بشكل يكاد يكون روتينيا، ضد المشبوهين السياسيين.

وتخشى منظمة العفو الدولية أن يكون فرزاد بازوفت – وهو صحافي في الواحدة والثلاثين من العمر – ودفني بارش Daphne Parish – وهي ممرضة تعمل في أحد مستشفيات بغداد – قد تعرّضا لسوء المعاملة.

ومما يذكر أن فرزاد بازوفت لم تُوجّه إليه تهمة رسميا، ولم يقدّم للمحاكمة. وقد ظهر في ٣١ تشرين الأول/أكتوبر على شاشة التلفزيون العراقي، حيث «اعترف» أنه كان يعمل جاسوسا لصالح إسرائيل؛ وقيل إن دفني بارش كانت شريكة له في ذلك.

والتجسس على العراق جريمة تنطوي على عقوبة الإعدام. وقد كان فرزاد بازوفت ضمن مجموعة من الصحافيين دعتهم الحكومة العراقية في مطلع شهر أيلول/سبتمبر لمراقبة انتخابات المجلس التشريعي في المنطقة الكردية الشمالية. □

في تقرير جديد تحت عنوان نيكاراغوا: سجل حقوق الانسان ١٩٨٦ – ١٩٨٩، أشارت منظمة العفو الدولية إلى أن حماية حقوق الإنسان في نيكاراغوا قد تحسنت منذ وقّعت حكومتها «اتفاقية أمريكا الوسطى للسلام في شهر آب/أغسطس ١٩٨٧.

غير أن المنظمة أعربت عن قلقها بصدد تقارير تلقّتها العام الحالي حول أعمال قتل غير مشروعة وحوادث «اختفاء» وقعت في مناطق الحرب القروية. وقد دعت المنظمة الحكومة إلى اتخاذ إجراءات عاجلة لمنع حدوث مزيد من الانتهاكات، وإلى تقديم المسؤولين عنها للعدالة. □

الكويت

اعتقال إمام

ظلّ سيد محمد الموساوي – وهو إمام شيعي في منتصف الأربعينات من عمره – قيد الحبس الانعزالي في الكويت، بدون تهمة أو محاكمة، منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر. وكان آخر ما عُرف من أمره أنه محتجز في سجن أمن الدولة بمدينة الكويت.

وتفيد التقارير أن سيد محمد الموساوي تعرّض للتعذيب. وكانت منظمة العفو الدولية قد تلقّت في الماضي تقارير عن تعذيب السجناء السياسيين في الكويت.

وكان سيد محمد الموساوي – وهو أيضا إمام مسجد الإمام علي، في منطقة العميرية بالكويت – قد قبض عليه بصدد عمليات الهجوم بالقنابل التي وقعت في مكّة بالمملكة العربية السعودية في شهر تموز/يوليو ١٩٨٩. وبعد هذه التفجيرات حوكم في السعودية ٣٤ شيعيا من الحجّاج الكويتيين، وأُعدم ١٦ منهم. ورداً على ما أرسلته منظمة العفو الدولية من مناشدات من أجل سيد محمد الموساوي، أشارت السلطات الكويتية في ٣ تشرين الأول/أكتوبر إلى أنه قُبض عليه بموجب القانون الكويتي، «... بعد أن اعترف الأشخاص المدانون... بأن هذا الشخص المتّهم اشترك في الإعداد والتحريض على القيام بالحادث المذكور». □

سان سو كيي (على اليمين) وتن يو.

ميانمار

اثنان من زعماء المعارضة قيد الإقامة الجبرية

ظلّ اثنان من زعماء المعارضة البارزين في ميانمار (بورما سابقاً) قيد الإقامة الجبرية منذ ٢٠ تموز/يوليو ١٩٨٩.

فرضت سلطات الأحكام العرفية الإقامة الجبرية لمدة سنة على كل من أونغ سان سو كيي Aung San Suu Kyi، الأمينة العامة للرابطة القومية للديمقراطية، والجنرال المتقاعد تن يو Tin U، رئيس مجلس هذه الرابطة، بموجب قانون حماية الدولة الصادر عام ١٩٧٥، وذلك بسبب «تعريضها الدولة للخطر».

ومنذ الانقلاب العسكري الذي حدث في أيلول/سبتمبر ١٩٨٨، ظلت الرابطة القومية للديمقراطية تقوم بحملات غير متّسمة بالعنف لاستعادة الحريات المدنية الأساسية، وخاصة حرية تكوين الجمعيات أو الانتماء إليها، وحرية التعبير.

وقد وصفت سان سو كيي حملة العصيان المدني التي قامت بها الرابطة بأنها «ليس فيها من العنف أكثر مما يتطلبه الضرب على مفاتيح الآلة الكاتبة». هذا، وقد اشترك في تلك الحملات الكثير من الأحزاب السياسية المسجّلة بموجب القانون.

وأونغ سان سو كيي هي ابنة أونغ سان، المعروف بأبي استقلال ميانمار، الذي اغتيل في ١٩ تموز/يوليو ١٩٤٧. وقد ألغت تجمّعاً محظوراً لإحياء الذكرى السنوية لوفاة والدها بسبب تحرّكات الجيش، قائلة: «ليس في نيتي أن أقود شعبنا إلى ساحة للقتل». □